دور منظمات المجتمع المدني في ليبيا في تعزيز المشاركة السياسية
دراسة حالة لمنظمات المجتمع المدني بمدينة بنغازي.

عرض/ أ.ابتسام امراجع اغفير

دور منظمات المجتمع المدني في ليبيا في تعزيز المشاركة السياسية، دراسة حالة لمنظمات المجتمع المدني بمدينة بنغازي في الفترة من 2011م - 2017 م، إعداد الطالب أمبارك عبد السلام أبوعقيلة الأطرش، تحت إشراف الدكتورة عبير امنينة دراسة مقدمة لغرض الحصول على درجة الاجازة العليا الماجستير في العلوم السياسية ربيع 2018 م، بقسم العلوم السياسية، بالأكاديمية الليبية فرع بنغازي.

وقد استهدفت الدراسة التعرف على واقع منظمات المجتمع المدني والدور الذي لعبه في ترسيخ المشاركة السياسية في ليبيا بعد 17 فبراير عام ،2011، وذلك للوقوف على طبيعة المجتمع المدني، ومؤسساته في عملية الانتقال بالمجتمع الليبي إلى مجتمع مدني تشيع بين أوساطه روح الديمقراطية، والمواطنة والتسامح والحوار.

ولإنجاز هذه المهمة ونظرا لظاهرة "الانفجار المجتمعاتي" وما نتج عنها من تنامي كبير في هذه المنظمات في ليبيا، لجأ الباحث إلى دراسة المنظمات التي اشتهرت بمدينة بنغازي كحالة للدراسة المعمقة واستخدامها كمثال للتدليل على هذه المنظمات في ليبيا.

ومن خلال ذلك قام الباحث بمحاولة التعرف على ماهية المجتمع المدني بإجراء نقاش حول مفهومه، وتتبع تطوره تاريخيا ومنه إلى النقاش حول مفهوم منظمات المجتمع وتطورها في ليبيا خلال الفترة المعاصرة، والتعرف على القوانين الناظمة لأعمالها ونشاطاتها.

ناقش الباحث واقع منظمات المجتمع المدني في بنغازي من خلال علاقاتها بالسلطة السياسية من ناحية تحليل أدائها ومساهماتها وانشطتها رأت العلاقة بمفهوم المشاركة السياسية، واشكالها وقنواتها معتمدا في ذلك على عدد من التقنيات تمثلت في إجراء حوارات معمقة مع مسؤولين سابقين وحاليين في الهياكل الإدارية التابعة للسلطة السياسية ذات العلاقة المباشرة بالمجتمع المدني وبإجراء مقابلة معمقة مع رئيس إحدى أكبر الهيئات المختصة في مجال الرقابة على الانتخابات.

اشتملت الدراسة على خمسة فصول مقسمة كالآتي:

الفصل الأول/ تطرق إلى الإطار العام للدراسة من حيث: مشكلة البحث، فرضية الدراسة، أهميتها، أهدافها، تعريفات الدراسة، وسائل جمع المعلومات، حدود الدراسة، صعوبات الدراسة، منهجية الدراسة، والدراسات السابقة.

الفصل الثاني/ وتحدث عن مفهوم المجتمع المدني، وتطوره تاريخيا.

الفصل الثالث/ تناول منظمات المجتمع المدني، والمشاركة السياسية.

الفصل الرابع/ تضمن الدراسة الميدانية.

الفصل الخامس/ عرض للنتائج والتوصيات.

فرضيات وتساؤلات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها إن "**منظمات المجتمع المدني في ليبيا لم تساهم بشكل فعال في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية**"، كما تدرج تحت هذه الفرضية التساؤلات التالية:

- ماهي طبيعة مساهمة منظمات المجتمع المدني في بنغازي في نشاطات المشاركة السياسية؟
- ماهي درجة مأسسة منظمات المجتمع المدني في بنغازي؟ وما هي طبيعة عمل هذه المنظمات في حد ذاتها؟ وما مدى ديمقراطية اتخاذ القرار، والتداول على المواقع الإدارية داخلها؟ وما هو مستوى الشفافية لديها؟
- هل يوجد دور للمنظمات الأجنبية في تمويل منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المشاركة السياسية مقارنة بباقي المجالات؟
- هل اتبعت منظمات المجتمع المدني أية آليات يمكن من خلالها قياس دورها في الرقابة على العملية الانتخابية؟

أهمية الدراسة:

إن الاهتمام على المستويين العالمي، والمحلي بظاهرة تنامي منظمات المجتمع المدني وتطورها في ليبيا خاصة بعد التغيير السياسي الذي حدث فيها منذ عام 2011 وما نتج عنه من حروب وصراعات، ومدى تأثير هذه الظاهرة سواء بالسلب أو الايجاب في توعية المواطن يمنح ـ منظمات المجتمع المدني ـ أهمية تستحق الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- فهم دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا من خلال التعرف على طبيعة مساهمتها في تعزيز المشاركة السياسية.
- التعرف على المعوقات التي تحول دون عمل منظمات المجتمع المدني في عملية تعزيز المشاركة السياسية.

- تقييم المقترحات التي من شأنها المساهمة في رفع كفاءة منظمات المجتمع المدني في التوعية بأهمية المشاركة السياسية.

نتائج وتوصيات الدراسة/

أولا/ النتائج:

- يستنتج الباحث من خلال استعراض دور وحجم وفعاليات منظمات المجتمع المدني في ليبيا إن هذه المنظمات رغم الجهود المبذولة في بعضها، لم تساهم بشكل فعال في تعزيز المشاركة السياسية، وسبل ممارستها، وذلك نتيجة للعديد من المعوقات والعراقيل التي اعترضت ولازالت تعترض طريقها في ليبيا لتحقيق أهدافها وهذه المعوقات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:
- تعاني منظمات المجتمع المدني في ليبيا من ضعف شديد في بناها الداخلي حيث يسيطر النمط النخبوي والعائلي على أسلوب قيادة وتوجيه هذه المنظمات.
- يعاني المجتمع المدني من قصور في نظرة المجتمع الليبي إليه وإلى مهامه ومساهمته، ولقد ساهمت التغييرات السياسية والصراعات في البلد، وارتهان العديد من هذه المنظمات للدعم الخارجي في تكون هذا التصور لدى المواطن.
- تعين منظمات المجتمع المدني الليبي من ضعف في مجالات التعاون والتشبيك بين المنظمات التي تعمل في نفس المجال أو المنظمات التي تنشئ ائتلاف أو شبكة من أجل تحقيق هدف مشترك.
- نزوع أغلب منظمات المجتمع المدني في ليبيا إلى عدم التقيد باختصاصات ومجالات اعمالها الأساسية، حيث تتداخل الاختصاصات وتقوم وفقا لسياق الأحداث وما يستجد على الساحة سياسيا وإنسانيا في الانخراط في أية اعمال لا تتوافق وطبيعة أهدافها المذكورة في أنظمتها الأساسية.
- فشل الجهات التنفيذية من اللجنة التسييرية للشؤون الاجتماعية، إلى مفوضية المجتمع المدني مرورا بمراكز دعم المجتمع المدني في الضغط على السلطات السياسية، والتشريعية لإصدار قانون عصري ينظم عمل منظمات المجتمع المدني.
- عدم تمكن الجهات التنفيذية منذ اللجنة التسييرية للشؤون الاجتماعية من وضع آليات فعالة تتمكن عن طريقها من متابعة سير أعمال منظمات المجتمع المدني في ليبيا.

- باستثناء الترتيبات الشكلية التي تفرضها لوائح الجهات التنفيذية كمفوضية المجتمع المدني في ظل غياب القانون، والتي تتمثل في النظام الأساسي للمنظمات، والعقد التأسيسي لها لا يمكن التعرف على أية هيكلية ديمقراطية داخلية مما أدي إلى بروز الاتهامات لمنظمات المجتمع المدني الليبي بالفساد.
- قصور واضح من قبل منظمات المجتمع المدني في إيصال ونشر وتعميم مفهوم المجمع المدني، وأهدافه، ووسائله، وبرامجه إلى قطاعات أكثر اتساعا وشمولية.
- أدت الطفرة الجمعياتية التي شهدتها ليبيا منذ مارس 2011 إلى تدفق كبير في عدد المنظمات التي شكل أغلبها على عجل وذلك لتوفر الدعم المادي نتيجة الصراع الذي عاشته ليبيا عقب 17 فبراير.
- من خلال دراسة تاريخ تطور المجتمع المدني في ليبيا وارتباطه بتطور الأوضاع السياسية في ليبيا خلال السنوات قيد الدراسة 2011 ـ 2017 يتضح بأن العلاقة ما بين المؤسسات والحاجة إلى إيجاد دور جديد وفعال للمجتمع المدني هي علاقة لا تتسم بالوضوح، والصدق في كثير من الأحيان.
- اتضح بأن هناك العديد من المنظمات التي ساهمت في الرقابة على الانتخابات، ولكن طبيعة مساهمتها افتقرت إلى الوضوح حيث تبين بأن المساهمة كانت على هيئة افراد ينتمون إلى منظمات أكثر منها على مستوى المنظمات في حد ذاتها.
- لا بد من التنويه بن المجتمع المدني الليبي وفي كثير من أوساطه يعاني من التباس واضح في فهم الثقافة المدنية، ويعود ذلك لأسباب تراكمية كثيرة تفاقمت بتفاقم الصراعات السياسية والحروب في الآونة الأخيرة.

ثانيا/ التوصيات:

يطرح الباحث في نهاية هذه الدراسة مجموعة من التوصيات يعتقد بأنها تشكل مجموعة من العوامل الضرورية لإنجاح دور منظمات المجتمع المدني في ليبيا، وهذه التوصيات تتمثل في الآتي:

- وجوب العمل المشترك ما بين منظمات المجتمع المدني فيما بينها من جهة، وبين مفوضية المجتمع المدني على وضع رؤية تدعم تحول منظمات المجتمع المدني من تقديم الخدمات الخاضعة لظروف معينة ومؤقتة إلى الحوكمة بما فيها من مشاركة في

وضع سياسيات العامة، والرقابة على تنفيذها، والمشاركة في التخطيط التنموي بالإضافة إلى دعم المشاركة العامة في صنع القرار.

- التعاون مع مفوضية المجتمع المدني على الضغط بشتى الوسائل على السلطة التشريعية في ليبيا لإصدار قانون وطني وعصري ينظم طبيعة عمل المجتمع المدني.
- العمل على تحسين وضع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المشاركة السياسية وتلافي قدر الإمكان القصور الواضح في طبيعة عملها.
- العمل على التعاون بين منظمات المجتمع المدني من أجل التوصل إلى رؤية جماعية مشتركة لخلق بيئة تسمح بوجود المجتمع المدني كطرف أساسي وبمشاركة أوسع لمنظماته حول الحوكمة وصنع السياسيات.
- تطوير القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني بغية توظيف المهارات والكفاءات الموجودة من ناحية، ولتوفير ظروف العمل الفعلي لهذه المنظمات في مجالات الحوكمة والمشاركة في صنع السياسات من ناحية أخرى.
- العمل على تكريس مبادئ الديمقراطية في الأوساط الداخلية لمنظمات المجتمع المدني الليبي من حيث الابتعاد عن أساليب التكليف والتعيين في المواقع الإدارية والاتجاه إلى الشفافية والانتخابات.
- العمل على تعزيز الثقة المدنية، وإزالة أي التباس حول مفهوم المجتمع المدني القائم على حرية التعبير، واحترام حقوق الإنسان وقبول الاختلاف والرأي الآخر.
- العمل على تخفيف من حدة الانحياز للتنظيمات الأولية الجهوية والقبلية التي تتعارض مع القيم المدنية والديمقراطية.
- العمل على أن يكون هناك تنسيق على مستوى أكبر ما بين مفوضية المجتمع المدني والمفوضية العليا للانتخابات بخصوص تأهيل وإعداد منظمات مجتمع مدني متخصصة في مجالات المشاركة السياسية.